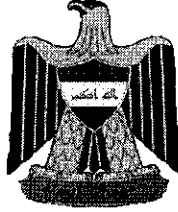


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٨/٤/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : فراس سامي رشيد/ محام.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظفين الحقوقيان المدير سالم طه ياسين والمستشار القانوني المساعد هيثم ماجد سالم.

الإدعاء :

ادعى المدعي في عريضة الدعوى بأن المادة (٤١) من قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ نصت على (لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالاً للحق: ١- تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً)) ولما كانت هذه الفقرة الاولى من المادة اعلاه تنطوي على مفهوم الأباحة لاستعمال العنف الاسري ضد الزوجة من قبل الزوج وهي تعد كمسوغ قانوني لقيام الزوج بضرب زوجته تحت عنوان التأديب فقد خالفت الدستور مخالفة صريحة وواضحة للأسباب التالية: ١- أنها خالفت مفهوم المساواة المنصوص عليه في المادة (١٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الخ). ٢- كذلك خالفت احكام المادة (٢٩/ رابعاً) من الدستور والتي نصت على (رابعاً - تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع). حيث منعت كل أشكال العنف والقوة في الاسرة وبشكل صريح ولا يقبل الشك وتحت أي مسمى أو مسوغ قانوني وأخيراً هي مخالفة لأحكام المادة

مرق ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

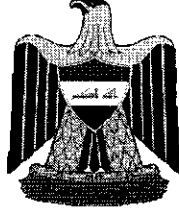
المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

(٣٠/ الفقرة الاولى) من الدستور إذا جاء فيها ((أولاً : تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم)) والتي أوجبت على الدولة أن توفر الحياة الحرة الكريمة للأسرة سواء كان الطفل، الواجب رعايته وحمايته وتربيته بشكل أدبي ونفسي صحيح، أو الزوجة التي للأسف تتعرض اليوم للضرب والأذى والعنف المبرر والمباح قانوناً في ظل بقاء أحكام الفقرة الأولى من المادة (٤١) من قانون العقوبات النافذ في الفصل (الرابع/٢ - أستعمال الحق) حيث اندرجت هذه المادة تحت عنوان أستعمال الحق وهو ما يعد مبرر قانوني يشكل خطراً جسيماً على أستقرار وأنسجام الأسرة ويهدد كيانها ويمس حرية وكرامة الزوجة كأئسنة كفل لها الدستور كل الحقوق والحريات المدنية ونظراً لما تتعرض له المرأة والزوجة وكذلك ما هو محتمل أن تتعرض له أيضاً في المستقبل من ضرب وعنف أسري في ظل الحماية القانونية التي توفرها هذه الفقرة من المادة اعلاه لمن يقوم بفعل الضرب والأذى لزوجته وكذلك ما يتعرض له الأطفال من الضرب والأذى من قبل المعلمين والمدرسين بمنتهى القسوة كما حدث وشاهدنا ذلك جميعاً من خلال الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي والذي أدى الى وفاة البعض من هؤلاء الاطفال نتيجة الضرب والأذى من قبل المعلمين والمعلمات ولكون المحكمة الاتحادية العليا تتكفل بعملية الرقابة الدستورية على القوانين والانظمة النافذة طبقاً لأحكام المادة (٩٣) من الدستور طلب الحكم (بعدم دستورية المادة (٤١) فقرة (١) من قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل لمخالفتها لأحكام المواد المذكورة وإلزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بأصدار التشريعات المقتضية لذلك وتحميل المدعى عليه المصاريف والرسوم).
أجاب وكيل المدعى عليه إضافة لوظيفته باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠١٩/٣/١٧ طالبين رد الدعوى للسببين الأتيين: ١- لم يبين المدعي المصلحة الحالية والمباشرة والمؤثرة في المركز القانوني أو المالي أو الاجتماعي له في هذه الدعوى ولم يثبت أو يبين الضرر الواقعي المباشر كما ورد في المادة (٦/ أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا.

م.ق. ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

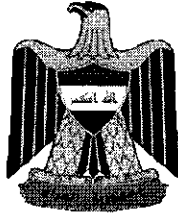
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

Po.box55566

ص . ب . ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

٢- أن النص محل الطعن لا ينصرف الى أباحة العنف الاسري ضد الزوجة وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر إضافة الى أن النص موضوع الدعوى قيد أساليب التأديب في حدود ما هو مقرر شرعاً وقانوناً وعرفاً فإن ما اورده المدعي من مخالفة دستورية لا سند له في أوجه المخالفة التي أوضحها. وبعد أستكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ عين يوم ٨/٤/٢٠١٩ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعي بصفته محام وحضر وكيل المدعى عليه وبوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً كرر المدعي ماورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها. وقدم لائحة توضيحية لدعواه اوضح ما اورده فيها بأن النص يبيح الضرب بمضمونه من الزوج لزوجته وهذا يصدق على ما يصدر من المعلمين على طلبتهم. اجاب وكيل المدعى عليه بأنهما يكرران ماورد في اللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى للأسباب الواردة فيها وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في الجلسة.

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي يطعن بعدم دستورية الفقرة (١) من المادة (٤١) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص ((لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون، ويعتبر استعمالاً للحق: ١- تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً)). ويعطل المدعي طلبه بأن الفقرة (١) من المادة (٤١) محل الطعن تنطوي على مفهوم الأباحة لأستعمال (العنف الاسري) من الزوج ضد زوجته ومسوغاً لضربها تحت عنوان التأديب، وهو ما يخالف المواد (١٤ و ٢٩/ رابعاً و ٣٠/ اولاً) من الدستور والتي تتضمن مبدأ المساواة بين العراقيين دون تمييز بسبب الجنس، وتعد الأسرة أساس المجتمع وتؤمن الحياة الكريمة للمرأة وتمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع. وتجد المحكمة الاتحادية العليا من تحليل الفقرة (١) من المادة (٤١) موضوع الطعن أنها نصت على حق (التأديب)

م.ق ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

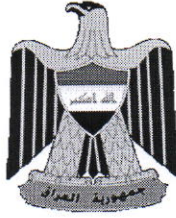
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى ئىتتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

لكل من الزوج على زوجته والآباء على أولادهم والمعلمين على طلبتهم القاصرين وفي الحدود المقررة شرعاً أو قانوناً أو عرفاً. وعملية (التأديب) المقصودة بهذه المادة كما هو متفق عليه متغيرة في الأسلوب وفي مفهومها زماناً ومكاناً وبشكل واضح، ولا تعني بأي شكل من الأشكال مفهوم (العنف الاسري) المقصود وإنما هي عملية إصلاح وتقويم وهي مقيدة بموجب النص موضوع الطعن بحدود ما يقرره القانون والشرع والعرف فأذا ما تجاوزت هذه الحدود فأنها تنطوي على فعل تجرمه القوانين العقابية ومنها قانون العقوبات إضافة الى أن الإصلاح والتقويم التي تهدف إليه عملية (التأديب) ينسجم مع المبادئ التي أوردتها المواد الدستورية التي ذكرها المدعي سنداً لدعواه وهدفها حماية الاسرة ووضعها على الطريق القويم وتهدف كذلك الى حماية الطلبة القاصرين ورعايتهم. وبناء عليه تكون دعوى المدعي غير مستندة على سبب من الدستور والقانون. فقرر الحكم بردها وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة وكلاء المدعى عليه ومقدارها مئة ألف دينار وصدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً أستناداً لأحكام المادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وأفهم عنناً في ٨/٤/٢٠١٩.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن